التحضر ومشكلات المُدن الجزائرية

أ.يعلى فاروق

أستاذ مساعد . أ.

جامعة سطيف .02

ملخص:

عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر التاريخ بدءا بالغزو الروماني الذي ترك آثارا عمرانية بالغة الجمال كتمقاد وجميلة، إلى الاجتياح الوندالي ثمّ البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية وتسلسل دويلاتها مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي، فجميع هذه التشكيلات السياسية بثقافاتها وحضاراتها وأهدافها المتباينة تركت بصمات واضحة في التراث العمراني بالجزائر وساهمت في تشكيل الشبكة الحضرية الراهنة بالجزائر التي فاقت 579 تجمعا حضريا منها 39 مدينة يسكنها أكثر من 100 ألف نسمة.

وكانت وراء هذه الزيادة عدة عوامل منها الزيادة الطبيعية للسكان بعد تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي، والتقسيمات الإدارية لسنتي 1974 و1984، والوضع الأمني خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي هذا بعد الاستقلال أمّا قبله فكانت للسياسة الاستعمارية الأثر الكبير في تحريك السكان من المناطق الريفية المحرومة إلى المدن بحثا عن الأمن والاستقرار. فكل هذه العوامل جعلت من عملية التحضر تتخذ طابعا كميا على حساب التحضر النوعي، أمام عجز النظام الحضري عن مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في نسبة التحضر وعدم قدرة أجهزته استيعاب الأعداد الهائلة من موجات النزوح الريفي، وهو ما أفرز عدة مشكلات فيزيقية، تشريعية، اقتصادية واجتماعية أصبحت مصدرا للقلق والإزعاج والخوف داخل

المدينة بدلا من الاستقرار والشعور بالأمان والطمأنينة الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في عملية تسيير وتخطيط المدن الجزائرية.

Résumé:

Je savais que la vie urbaine Algérie varié tout au long de l'histoire, à commencer par les romaine et windale, puis les Byzantins aux conquêtes islamiques et la séquence d'états islamiques juger ottoman au colonialisme français, toutes ces formations politiques et les civilisations et les objectifs d'empreintes digitales disparates gauche et clair dans les patrimoine architectural à Alger a contribué à la formation du réseau urbain actuel en Algérie qui a dépassé 579 agglomérations dont 39 ville habitée par plus de 100 mille personnes.

Ont été derrière cette augmentation de plusieurs facteurs, dont l'augmentation naturelle de la population après l'amélioration du niveau de divisions économiques, sociaux, de santé et d'administration pour les années 1974 et 1984, la situation de sécurité au cours de la dernière décennie du siècle dernier, ce après l'indépendance, mais avant c'était la politique de l'impact significatif colonial dans le déplacement des personnes dans les zones rurales défavorisées vers les villes à la recherche de la sécurité et de la stabilité.

Tous ces facteurs ont rendu le processus d'urbanisation prendre caractère quantifié au détriment des qualitative de l'urbanisation, en face du système de déficit urbain suivre le rythme de cette augmentation importante de la proportion de l'urbanisation et de l'incapacité des organes absorber le grand nombre de vagues d'exode rural, ce qui a entraîné plusieurs problèmes écologique, législatif, économique et social, Devenir une source d'inquiétude et de gêne et la peur au sein de la ville au lieu de la stabilité et un sentiment de sécurité et la tranquillité d'esprit qui demande de réexamen dans le processus de réalisation et la planification de villes algériennes.

تمهيد:

عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل للشعوب والأجناس التي عاشت فوق أرضها، ويتجلى ذلك من خلال المدن التي تطور بعضها واندثر البعض الآخر وانقرض عبر التاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة، وبالاستقرار والازدهار تارة أخرى، بدءا بالغزو الروماني الذي ترك آثارا عمرانية بالغة الجمال كتمقاد وجميلة، إلى الاجتياح الوندالي ثمّ البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية وتسلسل الدويلات الإسلامية، مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي الذي وجد شبكة من المدن كانت قائمة مثل: مدينة الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، البليدة، بجاية، عنابة وغيرها، فجميع هذه التشكيلات السياسية بثقافاتها وحضاراتها وأهدافها المتباينة تركت بصمات واضحة في التراث العمراني بالجزائر وساهمت في تشكيل الشبكة الحضرية الراهنة بالجزائر.

لكن بالمقابل نجد أنّ ظاهرة التحضر كانت بارزة خلال تاريخ الجزائر الحديث ابتداء من تاريخ الاحتلال إلى يومنا هذا مرورا بالفترات الزمنية البارزة التي عرفتها، وخاصة في النصف الأخير من القرن الماضي؛ ولذلك سنحاول عرض أهم مراحل التحضر في الجزائر والتي يمكن تقسيمها حسب أهم المحطات التاريخية التي مرت بها البلاد إلى مرحلة ما قبل الاحتلال والمرحلة الاستعمارية، مقسمة بدورها إلى ثلاثة فترات، ومرحلة الاستقلال هي الأخرى مقسمة إلى أربعة فترات، ثم نتناول خصائص التحضر في المدن الجزائرية وبعدها أهم المشكلات التي تعاني منها المدن الجزائرية مصنفة إلى مشكلات فيزيقية، تشريعية، تنظيمية، اقتصادية ومشكلات اجتماعية، ثم يتم تحديد أهم التحديات المستقبلية التي على المدن الجزائرية رفعها والإستراتيجية اللازمة لذلك.

أولا: مراحل التحضر في الجزائر:

عند الحديث عن مراحل التحضر في الجزائر لا يمكن تحديدها إلاّ في إطار المراحل التاريخية – الأحداث التاريخية – التي مرت بها وعليها يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية متميزة شكلا ومضمونا وهي، المرحلة ما قبل الاحتلال والمرحلة الاستعمارية لتحديد العلاقة ما بين

الاستعمار الفرنسي والنمو الحضري في الجزائر ومرحلة الاستقلال لتحديد العلاقة بين السياسة التنموية للجزائر المستقلة والنمو الحضري للمدن الجزائرية.

1. مرحلة ما قبل الاحتلال:

إنّ أوّل الإشارات حول نشأة المدن في الجزائر تعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد في عهد الدولة النوميدية وعاصمتها "سيرتا"، التي كانت من أهم الممالك القديمة في منطقة المغرب الإسلامي، وأغناها اقتصاديا وأقواها تجاريا ونفوذا، حيث هيأ لها الوضع الاقتصادي المزدهر الظروف الملائمة لنشأة وتطور العديد من المدن، وما يميزها على غرار مدن ذلك العصر هو تميزها بالمركزية الشديدة، بحيث أصبحت تمارس نوعا من السيطرة الحضرية على بقية التجمعات الواقعة في فلكها بحكم انفرادها بمقر الحكم وكونها مراكز للتخزين ومقرا للأسواق الرئيسية، ومراكز للخدمات والشؤون الدينية والاجتماعية والإدارية والأعمال المختلفة، حيث توفرت المدن النوميدية على عدد من الحرف والصنائع، كما تشير المصادر إلى وجود فئة من الحرفيين كالحدادين والنجارين...الخ، وتوفر الوسائل الزراعية كالمحاريث والمناجل.

وفي العهد الروماني عرفت ظاهرة التحضر دفعا جديدا، بحيث ازداد عدد المدن بصورة ملحوظة، آخذة الطابع العسكري على شكل حصون وقلاع، وسرعان ما تحولت إلى مدن مدنيّة تتوفر على كل متطلبات الحياة العامة من محلات وأسواق...الخ، وأكبر دليل على تطور المدن في العهد الروماني آثار المدن التي لا تزال إلى يومنا هذا كمدينة تيمقاد بباتنة وجميلة بسطيف، ومع دخول الجزائر في العصر الإسلامي عرفت الجزائر عهدا جديدا في تاريخ تحضرها، حيث تغير التوجه الحضري نحو الداخل بعدما كان متوجها نحو الساحل في العصور القديمة، وكان متوجها بالخصوص نحو الهضاب العليا والمرتفعات الأطلسية، وما يميز المدن التي تأسست في هذه الفترة كونها متأثرة جزئيا بالمدن المشرقية، وهذه المدن عرفت ازدهارا في كل الميادين، فمثلا يذكر "الإدريسي" أنّ مدينة "بجاية" كان لها دورا لصناعة وإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن إلى جانب

صناعة الزفت والقطران، أمّا الأتراك فلم يعملوا إلاّ على تطوير المدن الساحلية (عنابة، القل، جيجل، الجزائر) التي تحولت إلى قواعد للعمليات البحرية وبذلك بقيت شبكة المدن متواضعة ولم تعرف ازدهارا.

وممّا سبق يمكن القول أنّ ظهور المدن الجزائرية ظاهرة قديمة جدا غير أنّ تطورها لم يعرف ازدهارا وتطورا متتابعا نظرا للظروف التي مرت بها شمال إفريقيا في تطورها التاريخي، حيث أصبحت منطقة للصراعات وتعاقبت عليها عدّة دول ومماليك واحدة تلوى الأخرى وكل منها تعمل على إنشاء مدن لكي تؤدي الأغراض التي أقيمت من أجلها تلك الدول والمماليك.

2. المرحلة الاستعمارية:

كان المجتمع الجزائري أثناء دخول الاحتلال الفرنسي مجتمعا ريفيا، حيث "نجد أن نسبة التحضر تمثل 5% أو 6% من إجمالي السكان المقدر عددهم بحوالي **ثلاثة ملايين** نسمة في سنة 1830م"[1] وبذلك "كانت الجزائر أقل تحضرا من البلدين المجاورين لها: المغرب (7% إلى 8%) وتونس (12% إلى 13%)"[2]؛ وقد تم حصر ظاهرة التحضر في هذه المرحلة ضمن الفترات الزمنية التالية:

أ- الفترة الأولى: (1830م إلى 1886م): وهي مرحلة الركود والتراجع السكاني وتعد أخطر مرحلة مرّ بها نمو سكان الجزائر، إذ "ظلّ فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ (2.492.935 نسمة) سنة 1876م، بعد أن قدر سنة 1843م بحوالي 03 ملايين نسمة، ويعود ذلك الأمراض والأوبئة التي اجتاحت الجزائر خلال سنوات 1851م، 1866م، 1868م، وأودت بحياة عدة مئات من الآلاف، ثمّ الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شاهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1849م وحتى 1881م، وأخيرا انخفاض المستوى الصحي العام لقلة المصحات والأطباء (50 وفاة للألف)، فقد كانت العاصمة (الجزائر) في ذلك التاريخ تضم أكثر من (30ألف نسمة)، أقل بقليل مدينة قسنطينة، ثمّ تلمسان (من 12 إلى 14 ألف

نسمة)، ومعسكر (10 آلاف) نسمة إلى جانب مدن أخرى مثل المدية والبليدة ووهران"،[3] وبعد نصف قرن من الاحتلال "أصبح عدد سكان العاصمة من الجزائريين **تسعة آلاف** فقط"،[4] ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة اللاتحضر (Dés urbanisation).

غير أنّ الحقيقة الأساسية التي ينبغي معرفتها، هي أنّ التحضر في هذه الفترة شملت بالخصوص المدن الكبرى وضواحيها كقسنطينة، وهران، الجزائر، عنابة لأنها استقطبت التجهيزات الإدارية والتجارية والمينائية والعسكرية، استقبلت الأشغال الكبرى التي بادر بتنفيذها الاستعمار لفائدة سكان هذه المدن لربطها بالمتروبول، أما المدن الداخلية فلم يشملها الاستثمار الاستعماري في هذه الفترة إلاّ المناطق التي تتعلق بالاستخراج المنجمي مثل: تبسة، بشار والغزوات، ويفسر ذلك "بأن الاستعمار الفرنسي لم يبادر بالتخلي التام عن التنظيم الإداري التقليدي، وبتغيير عواصم المناطق الإدارية (القيادات) ولم يعمل على إعادة توزيع سكان الحضر، بل ركز التجهيزات الجديدة على البنية الحضرية الموجودة اقتناعا منه بأن موانيء عنابة، سكيكدة، الجزائر ووهران بها كل المميزات الجغرافية لربطها بالوطن الأم (فرنسا) ، وبسط السيطرة والنفوذ على المناطق الداخلية".[5]

وبهذا "أصبح في سنة 1886م عدد سكان الحضر من الجزائريين يمثل نسبة 08% أمّا الأوربيون فكانت نسبة 69% منهم والذي بلغ عددهم 465.000 يعيشون في المدن، أما نسبة التحضر للسكان ككل فتمثل 15.6% منها".[6]

ب– الفترة الثانية: (1886م إلى 1954م): وهي مرحلة النمو البطيء للسكان، بحيث "لم تزداد نسبة التحضر لمدة عشرين عاما إلى بـ (3%) أي 18.6% سنة 1906م أما الجزائريين فلا يسكن المدن إلى 10% منهم، وبقيت الزيادة في النمو الحضري تمشي ببطء إلى غاية 1936م أين سجلت فقط نسبة 24.7% تشمل السكان الجزائريين والأوربيين ولا تمثل نسبة التحضر للجزائريين إلاّ 16% وهي نسبة قليلة بالمقارنة بالأوربيين الذين يسكنون في المراكز الحضرية الذين

يشكلون 79% من السكان الأوربيين الموجودين في الجزائر، وحتى سنة 1954م لم تسجل إلاّ نسبة 20% من الجزائريين المحضرين في حين لم تتجاوز النسبة الكلية 27.4%، وهي نسبة قليلة جداّ".[7]

وقد يرجع ذلك إلى السياسة الاستيطانية التي شرعت في تنفيذها السلطة الاستعمارية خاصة بعد "توقيع قانون فار في سنة 1876م والذي نتج عنه قدوم أعداد كبيرة من الأوربيين الذين أصبحوا يمثلون 40% من سكان الحضر"،[8] فقد قدم "حوالي 400.000 نسمة بين (1880 –1900)، في حين وصل عدد الأوربيين سنة 1954 في الجزائر 971.100 نسمة يقطن 80% منهم المراكز الحضرية)".[9]

كما أنّ "استكمال عملية الاستعمار الفرنسي للجزائر وتوسيع نفوذها عبر التراب الوطني أدت به إلى التأكيد على توجيه استثماراته نحو المدن الساحلية والسهول القريبة منها كمتيجة وهران وعنابة، أين وفرت الشروط الملائمة لتوظيف الأوربيين، في المقابل إهماله الكلي للأوساط الريفية، المكتظة بالسكان وتزايد عدد الذين لا يملكون الأرض، كل هذا جعل هوّة كبيرة تظهر بين الأقاليم والمناطق وأكثر حدة بين المدن والأرياف، جعل الأهالي يتوافدون نحو المراكز الحضرية بأعداد كبيرة، وبذلك ظهر أول شكل للنمو الحضري للجزائريين سنة 1910م الذي يمكن تسميته بـ "L'Algérianisation des agglomérations" بمعنى التفوق العددي المتزايد للجزائريين على الأوربيين في المدن والمراكز الحضرية، ومع مشروع مارشال (1946-1956) تواصلت موجات النزوح الريفي خاصة نحو المدن الكبرى وهو ما يفسر ارتفاع نسبة تحضر الجزائريين وظهور الأكواخ والمساكن غير اللائقة حول المدن الكبرى".[10]

أمّا "من الناحية السوسيولوجية فإنّ هذه المرحلة كانت كافية لأن تتكون لدى الفرد الجزائري نوعا من الألفة مع الأجنبي وفهمه بعد تغير الأجيال على مدى قرن من الزمن من ناحية

أولى كما تغيرت الذهنيات والاستراتيجيات وأساليب المقاومة من ناحية ثانية، بالإضافة إلى بروز حتميات جديدة إلى الوجود تتمثل أساسا في الحاجة إلى العمل من ناحية ثالثة".[11]

جـ- الفترة الثالثة (من 1954م إلى 1962م): فترة الثورة المسلحة وهي فترة مميزة حيث ساهمت الثورة بشكل مباشر في ارتفاع عدد سكان المدن حيث انخفضت نسبة الريفيين سنة 1956م إلى (79%)[12] فقط، أي نسبة التحضر بلغت 21% وتفسر باستمرار النزوح الريفي نظرا للسياسة الوحشية التي كان يتبعها الاستعمار ضدّ سكان الأرياف من تقتيل وتذبيح وتدمير مئات القرى و"وضع آلاف المحتشدات، والتي أطلق عليها اسم "القرى الجديدة" سنة 1958م تمّ إعلان لمشروع 1000 قرية أطلق عليها اسم "قرى المستقبل" ضمن مشروع قسنطينة، وكل هذا بهدف الاتصال بين الثوار والسكان وتسهيل مهمة مراقبة تحرك السكان، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة التحضر إلى 29.6% سنة 1959م، وفي نفس السنة سجلت نسبة 20% من الجزائريين يعيشون في الوسط الحضري ونسبة الأوربيين وصلت إلى 85%".[13]

و"تشير التقارير الإحصائية لعام 1960م إلى أن حركة الهجرة في عمومها مست (80%) من السكان الجزائريين"؛[14] وبصفة عامة فإن التحضر في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية ناجم أساسا عن رغبته في بناء قاعدة اقتصادية في المدن الكبرى، وتطويره للمدن الغنية بالموارد الأولية، أما المدن الأخرى فلم يشملها الاستثمار الاستعماري، إلا أن "الحقيقة التي لا ينبغي إخفاؤها هي أنّ المدن الجزائرية بصفة عامة عرفت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل وهي:

- تقليد المعمرين في حياتهم الجديدة للنمط الحضري الأوربي.
- إضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد الوطني.
- الصراع المستمر بين سكان الجزائر والأوربيين، الأمر الذي أدى بالأوربيين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة، أو ضواح حديثة في المدن القديمة".[15]

3. مرحلة الجزائر المستقلة:

تميزت هذه المرحلة بتطور سريع في عدد سكان المدن وتحضر مفاجئ، "فبعد استقلال الجزائر سنة 1962م، أصبح عدد سكان الحضر يمثلون 30% من مجموع سكان الوطن،[16] ولئن لعبت السياسة الاستعمارية دورا هاما في ارتفاع نسبة التحضر خلال 132 سنة من 05% إلى 30%، فإنّ مرحلة ما بعد الاستقلال هي الأخرى شهدت تحضرا كبيرا لكنه كميا على حساب التحضر النوعي، لعبت السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة دورا فعالا فيه دون أن ننسى دور الأوضاع الأمنية خلال التسعينيات من القرن الماضي، فكل هذه العوامل أدّت إلى "ارتفاع نسبة التحضر خلال 36 سنة فقط إلى 58.30% عام 1998م"؛[17] ويمكن التمييز بين أربعة فترات خلال هذه المرحلة تتماشى والمعطيات الإحصائيات للسكن والسكان وهي:

أ- الفترة الأولى (من 1962م إلى 1966م): وهي فترة النمو الحضري السريع حيث ورثت الجزائر بعد الاستقلال أوضاعا منهارة على جميع المستويات الإدارية والاقتصادية، كما أنّ حرب التحرير قد خلخلت الريف من سكانه، حيث استمر النزوح الريفي بعد الاستقلال بل ازداد حدته، زيادة على "عودة ما يقارب مليون لاجئ من المغرب وتونس؛[18] وبذلك عرفت المراكز الحضرية –خاصة الكبيرة منها– نموا كبيرا كنتيجة حتمية للمعاناة الشديدة للسكان في عهد الاحتلال وللشغور الحضري الذي تركه الأوربيون واليهود المغادرون، فمدينة الجزائر (العاصمة) وحدها غادرها (300.000) أوروبي ويهودي تاركين وراءهم (9800) مسكنا شاغرا.[19]

كل هذه العوامل ساهمت في رفع "نسبة التحضر لتصل 31.4% سنة 1966م موازنة لارتفاع معدل النمو الحضري الذي بلغ 10.2%"[20] من سنة 1954م إلى غاية عام 1966م، والذي بعد أكبر معدل في تاريخ نمو سكان الجزائر، حيث سجل (04) أربعة مدن مائة ألفية خلال نهاية هذه المرحلة وهي الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة[21] وبلغت عدد التجمعات الحضرية 95 تجمعا[22]، و"هذه التجمعات مأخوذة على أساس المعايير التي حددها الديوان الوطني

للإحصاء سنة 1966م في تعريف المدينة، حيث أعتبر كل مركز رئيسي للبلديات يضم أكثر من 5000 نسمة هو مدينة".[23]

ب– الفترة الثانية: (من 1966م إلى 1977م): وهي فترة استمرار النمو الحضري في معظم المدن الجزائرية، وتميزت بـ:

– "نتائج الثورة الزراعية التي انطلقت سنة 1973م، والتي ساهمت ولو بشكل نسبي في انخفاض وتيرة النزوح الريفي نحو المدن، عن طريق إقامة القرى الاشتراكية (التي تضم 100–150 مسكنا) والتي صنفت كتجمعات سكانية ثانوية.

– خلق مناصب شغل ذات مؤهلات بسيطة (الزراعة والخدمات) لتثبيت السكان في أماكن إقامتهم.

– تطبيق البرامج الخاصة بالولايات والدوائر المتأخرة سنة 1969م، حولت هذه البرامج جذريا إلى المراكز شبه حضرية ضمن برامج خدماتية (بريد، مواصلات، إدارة).

– وضع مخطط تنموي بلدي (PMD) بداية من 1974م الخاص بالبلديات الفقيرة، وكذلك مخططات عصرنة الوسط الحضري (PMU) بهدف اللامركزية والتكفل بمشاكل التنمية المحلية".[24]

وبهذا ارتفعت نسبة التحضر إلى 40% عام 1977م، بالمقابل نلاحظ تراجع في معدل النمو الحضري الوطني إلى 5.32%، و"قدرت عدد التجمعات الحضرية بـ 221 تجمعا، منها 08 تجمعات كبرى يزيد عدد سكانها عن **مائة ألف** نسمة، و54 مدينة متوسطة عدد سكانها ما بين 20.000 و50000 نسمة"،[25] و"سجلت المدن الصغيرة معدلات النمو الحضري أعلى من معدل النمو الحضري الوطني، أما معدل النمو الحضري للمدن الكبرى والمتوسطة فكان على النحو التالي: 2.5% و3.5% سنويا".[26]

ج- الفترة الثالثة: (من 1977م-1987م): وهي فترة استمرار النمو الحضري في الجزائر تقريبا بنفس الوتيرة التي كان عليها في الفترة السابقة وذلك لاستمرار الدولة الجزائرية في تطبيق سياستها الاقتصادية المسطرة بعد الاستقلال، حيث بلغت بذلك نسبة التحضر 49.67% بمعدل نمو يقدر بـ 5.52%، و"تضاعفت عدد المدن لتصل إلى 447 مدينة سنة 1987م منها 16 مدينة **مائة ألفية** نسمة و105 مدينة متوسطة".[27]

وقد يعود هذا الارتفاع إلى التقسيم الإداري لسنة 1984م وما أحدثه من تغيرات بسبب الترقية الإدارية لبعض التجمعات الثانوية وما جلبته إليها من استثمارات من خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني الهادفين إلى تحقيق التوازن الجهوي والاتجاه أكثر نحو اللامركزية.

د- الفترة الرابعة: (من 1987م إلى يومنا هذا): وهي فترة التشبع الحضري والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عرفت خلالها الجزائر أزمة أمنية انعكست نتائجها على الوضعية الاقتصادية للسكان في الأرياف حيث قدرت نسبة البطالة بأكثر من 30%[28] وعلى الوضعية الأمنية أيضا لهؤلاء السكان حيث بدأت موجات النزوح الريفي ترتفع نحو المراكز الحضرية بحثا عن الأمن والعمل وبذلك "ارتفعت نسبة التحضر إلى 54.6% سنة 1993م أي بزيادة سنوية تقدر بـ 0.6% ما بين (1987م - 1993م)"[29] وهذه النسبة لم تعرفها الجزائر من قبل، أما سنة 1998م فقد قدر معدل النمو الحضري بـ 3.57%،[30] مع استمرار الزيادة في نسبة التحضر التي وصلت إلى 58.30%.[31]

أما الشبكة الحضرية خلال هذه الفترة "فقد شهدت زيادة عدد المدن لتصل 560 مدينة 1993م ثمّ إلى 579 مدينة سنة 1998م، منها 32 مدينة كبيرة و 148 مدينة متوسطة".32

أما سنة 2006 فأكد الوزير المنتدب المكلف بالمدينة " أنه يرتكز 19 مليون نسمة من سكان الجزائر في المدن، وتوجد 39 مدينة يسكنها ما بين 100 ألف إلى 300 ألف نسة،

و48 مدينة يقطنها 80 ألف نسمة، ويُتوقع أن يصل عدد سكان المدن سنة 2025 إلى 32 مليون مقابل 08 ملايين فقط بالأرياف"[33]، أي بنسبة تحضر قدرها: 75%.

وتميزت هذه الفترة بتحضر كمي على حساب التحضر النوعي، وتكشف عن وضعية خطيرة تمثلت في النمو المتسارع للضواحي الهامشية، والأحياء العشوائية وغير المندمجة والقصديرية بشكل رهيب، وظهور النشاطات غير الرسمية بشكل كبير نتيجة سياسة الخوصصة وبداية غلق المصانع، وارتفاع نسبة البطالة، يضاف إلى ذلك قلة الاهتمام بالتنمية الريفية مما سمح بأعداد كبيرة من السكان للنزوح نحو المدن التي تقدر بـ 0.3 مليون في السنة[34] نتج عن كل هذا أزمة سكن يقدر حجمها بـ 2.5 مليون مسكن.[35]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أنّ عملية التحضر في الجزائر هي نتاج لمرحلتين مختلفتين، من حيث عوامل التحضر ونتائجه وهي مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة الاستقلال الوطني، تحكمت فيه عدة عوامل منها النمو الطبيعي للسكان، الهجرة الريفية، التقسيمات الإدارية، التخطيط الاقتصادي والوضع الأمني كل هذا نتج عنه ارتفاع الشبكة الحضرية للبلاد إلى 579 تجمع حضري عام 1998م.

ثانيا: خصائص التحضر بالمُدن الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية الأكثر تحضرا بالمعنى الديمغرافي إلاّ " أن المجتمع الجزائري عموما من الناحية السوسيولوجية لا يزال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر أو حديث التحضر، وذلك لأنّ تقريبا نصف السكان لا يزالوا يقيمون في المناطق الريفية، والنصف الآخر من المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات".[36]

وهو ما يضفي لعملية التحضر فيها خصوصيات معينة تميزها عن باقي الدول النامية التي اتفقت معها في سماتها العامة، ويمكن تحديد هذه الخصوصيات في ما يلي:

1- التركيز الحضري: والذي يعني سيطرة مجموعة محددة من المدن من حيث عدد السكان على المدن الأخرى.

2- عدم التوازن في توزيع السكان والتجمعات الحضرية عبر التراب الوطني: حيث "نجد أن 91% من سكان الجزائر يقطنون المناطق الشمالية على مساحة لا تمثل سوى 12% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني.

3- تريف المدن بدلا من تحضر –تمدن- الأرياف: ويعود ذلك لكون التحضر في الجزائر مرتبط أساسا بالنزوح الريفي الكثيف الناجم عن الحرمان وتخلف التنمية في المناطق الريفية.

4- إعادة صياغة الهويات الحضرية: أي أنّ المدن الجزائرية فقدت هويتها والصورة التي تزينت بها عبر الزمن، والتي تميّز كل منها عن باقي المدن الأخرى من تاريخ وثقافة وعادات وتقاليد ورموز ولهجة خاصة بها، أحيانا لا تشاركها أي مدينة أخرى فيها، كمدينة الورود التي تطلق على البليدة، ومدينة عين الفوارة التي تطلق على سطيف...الخ، والذي يوحي بضرورة ملاقاة المدينة مع سكانها وأن يسترجعوا هويتها.[37]

5- اتجاه النمو العمراني نحو الضواحي والأطراف الحضرية: أمام توقف النمو بمراكز المدن وتراجع نمو المدن الميتروبوليتانية، وما صاحب ذلك من انتشار العمران غير المخطط في أغلبية ضواحي وأطراف المدن الجزائرية.

6- اتجاه النمو الحضري نحوى المدن الداخلية والمدن الجنوبية: خاصة بعد الأحداث التي شهدتها البلاد جراء العمليات الإرهابية خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أين أصبح السكان يهربون من المناطق الريفية المعزولة ومن المدن الكبرى والساحلية نحوى المدن الداخلية والجنوبية بحثا عن الأمن و الاستقرار.

ثالثا: مشكلات المُدن الجزائرية:

لقد شهدت المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أثار بدوره العديد من المشكلات المتعلقة بها، والناشئة أساسا عن تخلف دينامية التسيير والتخطيط الحضري وعدم مواكبته للدينامية السكانية والاجتماعية للوسط الحضري، أي تفوقت معدلات التحضر(ديمغرافيا) معدلات النمو الاقتصادي، وعدم قدرة المدينة على توفير التسهيلات الضرورية والخدمات الأساسية واستيعاب سكانها بالفاعلية المطلوبة؛ ويمكن تصنيف هذه المشكلات إلى:

1- مشكلات فيزيقية: تتعدد المشكلات ذات الطابع الفيزيقي أو المجالي التي تتخبط فيها المدن الجزائرية وفيما يلي أهمها:

* **انتشار الأحياء المتخلفة:** وتمتاز هذه الأحياء من الناحية الاجتماعية بكون الحياة فيها غير منسقة ظل اكتظاظها بالسكان الفقراء ذوي المستوى الاقتصادي المنحط، لأنهم يؤدون أعمالا وخدمات لا تضيف قيمة إلى الناتج القومي، ولا لعائلاتهم التي تزداد فيها معدلات الأمية، والجهل نتيجة للتسرب المدرسي و الالتحاق المبكر بسوق العمل غير الرسمي، نتيجة لانخفاض مستوى الدخل عندهم[38]، وهذا ما يؤدي إلى كثير من المشاكل كالتشرد والطلاق، و التفكك الأسري مختلف الانحرافات والإجرام...إلى جانب ذلك سوء أحوالهم الصحية لقلة النظافة وكثرة الفضلات والأوساخ و اشتراك العديد من الأسر في كثير من الأحيان بمجرى مائي، هو خندق قلما يجري تنظيفه، مما يؤدي لانتشار الجراثيم و القاذورات التي تؤدي إلى تدهور الصحة نظرا لقلة المراقبة والمرافق الضرورية.

أما من الناحية المادية فتبين ما تعانيه هذه الأحياء من تشوه مبانيها وقدمها ونقص التهوية والإضاءة، وقلة الحدائق، إلى جانب ضيق الطرق والشوارع وانعدام المواصلات وغالبا ما تبنى هذه الأحياء وخاصة على ضواحي المدن، من قصدير أو فضلات الخشب و المواد المعدنية

والكرتون إلى جانب خلوها من المرافق الحيوية الاجتماعية والاقتصادية مما يزيد من مشكل الأمية في أوساط السكان و انعدام الوعي عندهم،[39] وفي دراسة ميدانية أجريت على المناطق المتخلفة حضريا بمدينة باتنة بالجزائر أبرزت عدة حقائق متعلقة بالمعاناة التي يعيشها سكان هذه الأحياء، ودعت إلى ضرورة ترقية أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية.[40]

* **الأحياء القصديرية والعمران واضعي اليد:** يعود تاريخ ظهور هذه الأحياء في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية، تشير الإحصائيات إلى أنّ سنة 1954م كانت نسبة 30% من سكان الجزائر يسكنون الأحياء القصديرية، أمّا بعد الاستقلال فإنّ اتجاه سياسة التصنيع نحو إقامة مصانع كبيرة في المدن الكبرى كالحجار، الرويبة، أرزيو، الخروب...جعلها تستقطب اليد العاملة المتمركزة في الريف والتي كانت تعيش في حالة من الركود والتخلف الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بنظيرتها في المدن.

أمّا في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، فإنّ الأزمة الأمنية التي هزت الجزائر بشدة خاصة المناطق الريفية المعزولة دفعت الآلاف من العائلات الريفية والجبلية إلى الهجرة نحو المدن بحثا عن الأمن والاستقرار، ولما كانت المدن الجزائرية خاصة الكبيرة منها تعاني من التضخم والتشبع الحضري (saturation urbaine)، لم يكن من السهل لهذه العائلات الفقيرة والمحرومة أن تجد مسكنا بسرعة، خاصة أنّ أغلب هذه العائلات هي فقيرة لم تستطيع الالتحاق بالمدينة قبل ذلك، وهو ما دفع بها إلى الاستقرار في بيوت قصديرية على أطراف المدن، تفتقد إلى أدنى شروط الحياة.

ويضاف إلى هذه الأسباب التي يمكن تصنيفها ضمن الأسباب الموضوعية لظهور هذه الأحياء هناك أسباب أخرى أكثر خطورة وهي مرتبطة بإستراتيجية الفرد في الحصول على مسكن، ففي الجزائر "يعتبر بناء منزل قصديري على أطراف المدينة، عمل يمتلك الشرعية رغم عدم قانونيته، إذ أنه يمثل مرحلة أولية للحصول على مسكن داخل المدينة، فالبيت القصديري يعتبر مكان عبور

من وضعية اجتماعية معينة (فقيرة) إلى وضعية اجتماعية أخرى داخل المدينة"[41] وهي عملية يلجأ إليها أغلبية السكان قصد الاستفادة من مسكن، وهنا تبرز استراتيجية الفرد في تصرفاته ويبدو كما وصفه "ميشال كروزي": "الإنسان حيوان اجتماعي عاقل يطور برشاد إستراتيجية في التصرف داخل نظام أو جماعة من الفاعلين".[42]

* **أزمة السكن**: في الجزائر أزمة السكن، حسب التقرير الصادر عن وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم (الصادرة سنة 1995م) ترجع إلى تأثير عاملين أساسيين هما النمو الديمغرافي السريع، وقلة عدد المساكن المنجزة منذ الاستقلال، فحتى سنة 1975م لم يكن قطاع السكن ضمن انشغالات الدولة بسبب خطأ في التقدير نتج عن الاحتياطات السكنية التي تركها المعمرون بعد الاستقلال، واحتكار الدولة لإنجاز السكنات تحت شعار الدولة الاشتراكية ،أمام النزوح الريفي الكثيف للسكان نحو المدن خاصة بعد الأزمة الأمنية الأخيرة، وهو ما جعل الطلب على السكن يفوق العرض بكثير، وأصبح مصدر ضغط على الدولة.

أما آخر الإحصائيات المتعلقة بسنة 2013م فتؤكد على أن الطلب على السكن يفوق سنويا 225000 طلب في حين قدرة الإنتاج لا تفوق 80000 وحدة سكنية سنويا، لذلك اعتمدت الدولة على الشركات الأجنبية من أجل تغطية العجز المسجل، إذ أن الحكومة وعلى لسان وزير السكن والعمران تؤكد على أنه في حلول سنة 2014 سوف يتم إنجاز ما يقارب 240000 وحدة سكنية في حين يقدر الطلب بـ 115000 فقط.؛ ولكن هذه الأرقام لا تعبر عن واقع أزمة السكن في الجزائر لأن الأمر لا يتعلق بمقارنة العرض والطلب بقدر ما يتعلق بطبيعة المستفيدين منها وطريقة توزيعه، على اعتبار أن عدد الوحدات السكنية المتوفر في الجزائر يفوق عدد الأسر مما يوحي بوجود بإشكالية حقيقية متعلقة بلا عدالة في التوزيع.

- **تدهور الأماكن العامة**: ويمكن تحديد مظاهر هذا التدهور انطلاقا من:

– المظاهر الفيزيقية للتدهور وتتمثل في انعدام النظافة التي تتجلى في تراكم النفايات والأوساخ بمختلف أنواعها، غياب عمال النظافة وعدم وجود سلات رمي الأوساخ والمراحيض العمومية، وتلوث الهواء بسبب دخان السيارات، وتدهور المساحات الخضراء بسبب إهمال الأشجار والأزهار وعدم تهيئتها، بالإضافة إلى تدهور وضعية المرافق والتجهيزات العامة المتمثل في تكسر المقاعد المخصصة للجلوس وعدم نظافة المقاعد، وتعطل الإنارة أو عدم وجودها، وانعدام أو نقص المرافق الخدماتية، وتدهور وضعية الأرصفة والطرقات (فساد بلاط الأرصفة، وجود حفر في الطرق....)، انتشار التجار الفوضويين وغير القانونيين في الأماكن العامة، ودخول الدراجات والسيارات وحتى الكلاب المتشردة والحيوانات إلى الأماكن الخضراء وحدائق التسلية.

– أمّا المظاهر الاجتماعية والأخلاقية للتدهور فتتجلى في انتشار المتسولين والمتشردين والمتخلفين عقليا، النساء الممارسات للدعارة (العاهرات)، الشبان المرتبطين عاطفيا (Les couples)، ووجود الأطفال القصر الممارسين للتجارة بشكل متنقل، بالإضافة إلى بيع وتعاطي المخدرات والكحول، الاعتداء على الأشخاص باستعمال الأسلحة البيضاء، السرقة، الممارسات المخلة بالآداب العامة، معاكسة الفتيات، التفوه بالكلام الفاحش ذو الدلالة الجنسية، التزاحم والتدافع عند ركوب الحافلات، الشجارات والخصومات، وهذا ما يشكل خطر على حياة المواطنين عند مرورهم في الأماكن العامة بدلا من أن تكون في خدمته ومصدر راحة خاصة المساحات الخضراء والحدائق، هذه الأخيرة التي أصبح زوارها لا يتجهون إليها إلاّ إذا أخذوا احتياطات أمنية وأصبحت هذه الأماكن العامة مرادفة للخوف والاعتداء والسرقة والممارسات المخلة للآداب.

2– مشكلات اجتماعية: إن كبر حجم معظم المدن الجزائرية رافقه تعقدا في الحياة الحضرية التي نتج عنها عدة مشكلات اجتماعية أصبحت ترهق كاهل ساكنها وأبرزها:[43]

● **الضبط الاجتماعي**: رغم أنّ مشكلات الضبط الاجتماعي لا تطرح بحدة نظرا للتلاحم الاجتماعي في المدن واستمرار للعلاقات الاجتماعية الريفية، إلاّ أنّ البيئة الحضرية بما تتميز به من خصائص إيكولوجية واجتماعية ونفسية تساعد على الإفلات من الرقابة الاجتماعية بسبب التراجع الشبه الحتمي للرقابة الأولية من جهة، وصعوبة تحكم الرقابة الرسمية في الأوضاع من جهة ثانية.

وذلك بسبب تراجع دور الأسرة وسلطة الوالدين وضعفها أمام الضغوطات الحضرية المختلفة والتمرد بسبب انتشار أفكار الحرية والديمقراطية والنزوع نحو الفردية، وتعدد قاعات اللعب ومقاهي الانترنيت في الأحياء، خاصة أمام ارتفاع نسبة البطالة وأزمة السكن وقلة التنظيم وغيرها من الظروف المشجعة على الخروج على قواعد الضبط.

ومن مؤشرات ذلك البيوت المحصنة بالحديد التي توحي بأشياء سلبية كثيرة بعيدة عن التمدن والمدينة، وانتشار ظاهرة السرقة النهارية والليلية وتعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات المنحرفة.[44]

● **الهامشية الحضرية**: البطالة والعمل الموازي والبناء العشوائي وغيرها من الأنشطة التي تتم خارج الأُطر الرسمية كلها مؤشرات للهامشية الحضرية، فعندما لا تستطيع المدينة استيعاب سكانها في أنشطتها ومؤسساتها الرسمية وإدماجهم بكل فعالية، فإنّهم يلجئون إلى النظم الاجتماعية الأولية والأطر غير الرسمية التي تحقق لهم الاندماج وتوفر لهم الحماية الاجتماعية الضرورية، وهكذا يتشكل المجتمع الموازي الذي يعمل خارج نطاق القوانين والتدابير واللوائح التنظيمية للمجتمع الحضري الرسمي، وهذه هي الهامشية المضادة أي تهميش الأطر الرسمية من خلال الأطر غير الرسمية للعلاقات.

بمعنى أنّ الهامشية الحضرية تنتج عن عدم قدرة الوصول إلى إشباع الاحتياجات الحيوية بالوسائل الشرعية من سكن وعمل وخدمات حضرية، كما تنتج من التفاوت الكبير والتباين

الشديد بين مختلف الفئات الاجتماعية لسكان المدينة، الذي يخلق نوعا من التمايز الاجتماعي خاصة في السكن والخدمات الأمر الذي ينمي الشعور بالإحباط الذي تنعكس آثاره سلبا على الوئام والانسجام وحتى على النواحي الأمنية الحضرية.[45]

- **الفعالية الحضرية:** والمقصود هو عدم فعالية الأفراد والجماعات والمؤسسات في أداء أدوارهم، وذلك عندما تتحول البيئة الحضرية من فضاء واسع ومفضل للإنتاج والإبداع إلى بيئة معيقة لذلك، بسبب الاختناقات والضغوطات والإرهاق النفسي والمعنوي والبدني والاستنزاف الاقتصادي وهدر الطاقات الموجودة، التي تؤثر سلبا في الفاعلين الاجتماعيين الحضريين.

وتتأثر الفعالية الحضرية بالمشكلات التي تعاني منها المدن خاصة منها المدن الكبيرة، التي تتلخص في مشكلات حركة المرور وتباعد مواقع العمل عن مواقع السكن وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على العامل والمؤسسة والأسرة، وتضاف إلى ذلك مشكلات السكن بأبعاده الثلاثة: الندرة، عدم الاستجابة لاحتياجات الأسرة، افتقاره لشروط الراحة والسكينة.

أمّا أكبر مؤشر لعدم الفعالية الحضرية هو ذلك الكم الهائل من الشباب في مقتبل العمر الذي ينتشر ويتسكع في الطرقات وعلى الجدران "les hitistes" الذين لم يتم استغلال طاقاتهم بل تشكل عائق ومشاكل في الوسط الحضري.

3- مشكلات تشريعية وتنظيمية: إن النمو السريع الذي عرفته المدن الجزائرية لم يواكبه نموا تشريعيا وقانونيا يضمن الحد الأدنى من النظام في الوسط الحضري، وبذلك صاحبت هذا النمو عدة مشكلات تشريعية وتنظيمية أبرزها:

* **انتشار التجارة الموازية والأسواق الفوضوية:** ومن مظاهرها ارتفاع عدد التّجار الذين يعرضون سلعهم على الأرصفة، في المساحات العامة، في الحدائق العمومية، على مداخل المساجد والجامعات والمدارس والمؤسسات المختلفة، بل هناك أسواق بأكملها ظهرت بطرق عشوائية غير قانونية ومنها ما أخذ شهرة وطنية كدبي بالعلمة، الحميز بالعاصمة، الخروب بقسنطينة وكل هذه

الأسواق والأحياء التجارية تفتقد إلى أدنى الشروط الضرورية للممارسة التجارية، كالتهيئة، الخدمات، الأمن، النظافة وأغلبهم لا يملكون تراخيص قانونية وسجلات تجارية.

* **اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية:**[46] إن كانت الأراضي الزراعية، في الشمال، تعاني من مشاكل الانجراف والجفاف وانعدام الكفاءة في التسيير والاستغلال فإنّها أصبحت تعاني في الوقت الحاضر من خطر التوسع العمراني واكتساحه لأخصب الأراضي الزراعية في شمال البلاد، قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني منذ 1962م إلى غاية 1992م بحوالي 150.000 هكتار وجهت لإنجاز المناطق السكنية الجديدة، أو لإنجاز المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات، أو اِنتشرت فوقها الأحياء العشوائية.

4- مشكلات اقتصادية: تعددت المشكلات الاقتصادية التي تعيشها المدن الجزائرية والتي تنعكس أساسا على ساكنها ولعل أبرز هذه المشكلات والمظاهر نجد:

- ارتفاع نسبة البطالة البالغة (17%) لدي خريجي الجامعات و(10%) بصفة عامة، مع ما تطرحه هذه الأرقام من تساؤلات عن مصداقيتها من جهة، وكونها فقط تعنى بطالبي العمل بصفة رسمية لدى الوكالة الوطنية للتشغيل من جهة أخرى.
- وصعوبة الحصول على العمل، وإن كان فعلى شكل عقود مؤقتة فقط (عقود ما قبل التشغيل).
- وانتشار العمل غير المؤمن، وغير المصرح به، والسوق الموازية.
- وانخفاض الأجور مقارنة بالعمل المقدم وقيمته في الدول المجاورة، مع غلاء التكلفة المعيشية بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدينار الجزائري.
- عمالة الأطفال الناتجة أساسا عن استفحال ظاهرة الفقر في المدن الجزائرية وارتفاع تكاليف الحياة.

رابعا: التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية والاستراتيجيات اللازمة لها:

وتكمن أهمية التفكير في إستراتيجية مستقبلية للمدن الجزائرية من التحول السريع والمتواصل نحو شمولية الحياة الحضرية للسكان على حساب الحياة الريفية توصل "**محمد بومخلوف**" إلى تحديد مجموعة من التحديات التي على المدن الجزائرية مواجهتها في المستقبل القريب والمتوسط على النحو الآتي: [47]

1- التحدي الأوّل: ويتعلق بالنمو العشوائي للمدن الصغيرة والمتوسطة والضواحي والأطراف.

2- التحدي الثاني: ويتعلق بمدى القدرة في التحكم في توجيه وتوظيف الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

3- التحدي الثالث: ويتمثل في النزوح الريفي الذي سوف يستمر وذلك في ضوء تأخر التنمية الريفية.

4- التحدي الرابع: ويتمثل في العجز الذي يعاني منه النظام الحضري بعناصره المختلفة من أجل استيعاب سكان المدن.

وفي ضوء هذه التحديات وانطلاقا من خصائص ومميزات المجتمع الحضري الجزائري صاغ مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لرفع هذه التحديات على النحو الآتي:[48]

1- أولوية التنمية الريفية: وهو ما يسمح بإقامة توطن صناعي ريفي دون حدوث اختناقات حضرية، ويسمح بالاستفادة من مميزات العمالة الريفية واستفادة السكان الريفيين من المداخل الاقتصادية الإضافية التي توفرها هذه المنشآت.

2. التحكم في توجيه الاستثمار الخاص: وتوظيفها خدمة لأهداف التنمية الحضرية من خلال التنسيق التام بين القطاعات المعنية، وتحديد خريطة وطنية لتوجيه التوطن وفقا لتلك الأهداف، مع توجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية.

3. التخطيط الحضري المتكامل: والذي انتهجته ألمانيا ويقوم على ثلاث ركائز أساسية تتمثل الأولى في إقامة البحوث الحضرية الأساسية متعددة التخصصات، أمّا الركيزة الثانية فتقوم على التنسيق بين جميع أعمال التخطيط الحضري وتقوم الركيزة الثالثة على المشاركة الفعالة والإجبارية للمواطنين في المخططات الحضرية.

4. الاهتمام بالتجمعات الثانوية: وعدم تركها لتنمو بطريقة عشوائية وذلك من خلال التدخل من أجل توجيه نموها أو تعيين مناطق النمو والتحضر وتخطيطها وتحديد قواعد التعمير فيها وفرض احترامها.

5. الاعتناء بالمجال الحضري العمومي والخدمة العمومية: فقيمة المجتمع الحضري تكمن في قيمة الخدمات التي يوفرها لسكانه، الأمنية منها والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والترفيهية وغيرها والموجهة للجميع دون تمييزٍ.

6. الاستفادة من البناء الاجتماعي لسكان المدن الجزائرية والأطر الأولية للعلاقات: وذلك من خلال توظيفها في خدمة أهداف التنمية الحضرية وتقويم الضبط الاجتماعي الحضري، أمّا بالنسبة لأهداف التنمية الحضرية فتتمثل في توظيف الرأسمال الاجتماعي والمتمثل في التضامن والتعاون في تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالسكن وتخفيف العبء على الدولة من خلال تجنيد هذه الموارد الهامة، وتأتي الأسرة على رأس الرأسمال الاجتماعي التي ينبغي تدعيمها وتخليصها من الفقر والعوز، أمّا بالنسبة للضبط الاجتماعي فيتعلق بتقوية روح الانتماء الاجتماعي للأفراد والجماعات في الوسط الحضري، من خلال تقوية علاقات الجوار التي يمكن تحقيقها بوسائل كثيرة أهمها أسلوب تخطيط الأحياء السكنية وتوفير فرص الاختيار للمواطنين، الذي من شأنه المساعدة على الوقاية من انتشار ظواهر الجريمة والانحراف.

7. **استحداث مدن جديدة:** فيرى الكثير من الباحثين أن الفهم الصحيح لمشكلات المدينة وحلها يكمن في التطبيق الملائم للتخطيط الحضري الذي يرتبط بالتجديد العقلاني للمدن، توسيع المدن الصغيرة أو إعادة بناء وتجديد مواقع جديدة مثل "المدن الجديدة".[49]

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه يتجلى لنا أنّ ظاهرة التحضر في الجزائر ليست جديدة بل هي قديمة قدم حضارات البحر الأبيض المتوسط، غير أنّ خصائصها مختلفة من زمن لآخر حسب اختلاف الأجناس البشرية التي شيدوا هذه الحضارات وعاشوها، ويتجلى ذلك من خلال خلايا المدن التي تطور البعض منها واندثر البعض الآخر عبر التاريخ مملوء بالاضطرابات، غير أنه تبقى مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة ما بعد الاستقلال هي أهم مراحل التحضر في الجزائر فتضاعفت عدد المدن بعدما كانت حوالي عشرة مدن فقط أثناء الاحتلال لتصل إلى 579 تجمعا حضريا منها 39 مدينة يسكنها أكثر من 100 ألف نسمة.

وكانت وراء هذه الزيادة عدة عوامل منها الزيادة الطبيعية للسكان بعد تحسين مستواهم الاجتماعي والصحي، التخطيط الاقتصادي وسياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، التقسيمات الإدارية لسنتي 1974 و1984، الوضع الأمني خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، هذا بعد الاستقلال أمّا قبله فكانت للسياسة الاستعمارية الأثر الكبير في تحريك السكان من المناطق الريفية المحرومة إلى المدن بحثا عن الأمن والاستقرار.

هذه العوامل كلها جعلت من التحضر في الجزائر عبارة عن تحضر كمي على حساب التحضر النوعي وأصبحت المدن عبارة عن قرى كبيرة، أمام عجز النظام الحضري عن مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في نسبة التحضر وعدم قدرة أجهزته استيعاب الأعداد الهائلة من موجات النزوح الريفي، جعل المدن الجزائرية تعيش عدة مشكلات فيزيقية، تشريعية، اقتصادية واجتماعية، هذه المشكلات التي أصبحت مصدرا للقلق والإزعاج والخوف داخل المدينة بدلا من الاستقرار والشعور بالأمان والطمأنينة وعلى هذا الأساس يبقى على المسؤولين عن المدن الجزائرية معرفة التحديات التي يجب رفعها والمتعلقة بالنمو العشوائي للمدن، توجيه الاستثمارات الأجنبية

والتحكم في النزوح الريفي واستيعاب سكان المدن بتوفير التجهيزات والمرافق الضرورية لذلك، للوصول بمدن الجزائر إلى المستوى المطلوب من حيث التخطيط والتنظيم وتوفر المرافق الضرورية.

قائمة المراجع:

[1]- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 80.

[2]- Cote (M): **L'Algérie, espace et société**, édition Masson, Paris, 1996, p 84.

[3]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص- ص: 70- 80.

[4]- محمد بومخلوف: **التحضر وواقع المدن العربية**، في: حضر زكريا (تحرير): **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1999، ص 102.

[5]- حسين بن ميسي: **النظرة المستقبلية لأزمة السكان في الجزائر**، مركز بحوث الشرق الأوسط، سلسلة 115، جامعة عين الشمس، مصر، 1995، ص 91.

[6]- **Tableau de L'économie Algérienne**,1960, p 22.

[7]- Ibid, p 22.

[8]- محمد الهادي لعروق: **عملية التحضر في الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص 129.

[9]- حسين بن ميسي، مرجع سابق، ص 91.

[10]- نفس المرجع، ص.ص: 92.91.

[11]- محمد بومخلوف: **التوطن الصناعي وقضاياه المعاصرة - التحضر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001، ص 125.

[12]- Secrétariat Social D'Alger**, Monde Rural Et Monde Urbain**, Alger, S.N.E.D, 1969, p 21.

[13]- Tableau de l'économie Algérienne: Op. Cit, p 22.

[14]- محمد بومخلوف، **التحضر وواقع المدن العربية**، مرجع سابق، ص 102.

[15]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 80.

[16]- بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 21.

[17]- ONS**: Données Statistique**, N°311, p 1.

[18]- بشير التجاني، مرجع سابق، ص 21.

[19]- محمد بومخلوف: **التحضر وواقع المدن العربية**، مرجع سابق، ص. ص: 102. 103.

[20]- ONS: Op. Cit, p 1.

[21]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 82.

[22]- ONS : Op. Cit, p 1.

[23]- عبد اللطيف بن أشنهو: **الهجرة الريفية في الجزائر**، تر: عبد الحميد أتاس ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 152.

[24]- حسين بن ميسي، مرجع سابق، ص 93.

[25]- ONS : Op. Cit, p 1.

[26]- بشير التجاني، مرجع سابق، ص 28.

[27]- ONS : Op. Cit, p 1.

[28]- حسن بن ميسي، مرجع سابق، ص 96.

[29]- نفس المرجع، ص 94.

[3]- ONS: **Collections Statistiques**, N°97, L'armature Urbaine de RGPH, 1998, p 48.

[31]- ONS: Op. Cit, p 3.

[32]- Ibid.

[33]- الأحداث: جريدة جزائرية مستقلة، السنة الرابعة، العدد 1137، ليوم 02 فيفري 2006م.

[34]- حسن بن ميسي: مرجع سابق، ص 5.

[35]- الجزائر غدا: **وضعية التراب الوطني**، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 66.

[36]- محمد بومخلوف: **التحضر**، مرجع سابق، ص 121.

[37]- العربي إشبودان: **الجزائر المدينة الغابرة وخطاب الأسطورة**، في: **الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع**، مجلة البحوث السوسيولوجية تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد1، 2000، ص. ص: 401. 402.

[38]- جلال عبد الله: **السياسة والتعمير الاجتماعي في الوطن العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، مطبعة الأطلس، جامعة القاهرة، 1994، ص 152.

[39]- محمد عاطف غيث: **علم اجتماع التنظيم-التفسير والمشاكل**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1967، ص 433.

[40]- أحمد بوذراع: **التطور الحضري والمناطق المتخلفة بالمدن**، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص-ص: 75-91.

[41] -Mohammed (M)" **Ville Algérienne ; Entre on pane de Projets et Urbanisme Défait**: In: **Naqd,** N°16, 2002, p.p :15.16.

[42] - Anne (Q): **Enjeux de La Sociologie Urbaine**, Ouvrage Collectif Sour la, **Direction de Michel Boussand et Outres**, Presse Polytechnique et Universitaire, Romand Lausanne, 2001, p 181.

[43]- محمد بومخلوف: **المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية**، مرجع سابق، ص-ص: 29-31.

[44]- للمزيد حول الموضوع أنظر: إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة وعبد الحميد ديلمي: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص-ص: 41-104.

[45]- للمزيد حول الموضوع أنظر: - إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دت، ص-ص: 78-114.

- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة وعبد الحميد ديلمي: **التهميش والعنف الحضري**، مرجع سابق، ص-ص: 08-39.

[46]- بشير التجاني: مرجع سابق، ص-ص: 60-62.

[47]- محمد بومخلوف: **المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية**، مرجع سابق، ص.ص: 32-34.

[48]- نفس المرجع، ص. ص: 34-36.

[49]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دت، ص 177.